

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

6 - وقال أيضاً في بيع السلم: «بقي في المسألة قسم آخر وهو ما لو لم يعيّنهُ - الثمن - من الدّين ثم تقاصّاً في المجلس مع اتّفاق الجنس والوصف أو تحاسبا مع الاختلاف فإنّ الأجود هنا الصّحّة - إلى أن قال - ومثل هذا التقاص والتحاسب استيفاء لا معاوضة، وحيث يكون الجنس والوصف واحداً فالتقاص قهري وإلا توفّف على التراضي» ([768]). 7 - وقال في الجواهر فيما لو اشترى عبداً موصوفاً في الذمّة فدفع البائع إليه عبيدين ليختار أحدهما فأبق أحدهما، قال: وفي شرح الاستاذ جاز للدافع احتسابه عليه وأخذ الباقي بل لا يبعد لزوم ذلك بالتقاص القهري ([769]). 8 - وقال أيضاً: «إن كان للرهن مؤونة كالدّابة أنفق عليها، ولو كان قد تصرّف فيها بركوب ونحوه تقاصّاً أي تهاترا قهراً مع اجتماع الشرائط من التساوي في النوع والصفة» ([770]). 9 - وقال أيضاً: «لا يسقط من حقّ المرتهن شيء ما لم يتلف في يده بتفريطه، فأماً إذا كان بتفريط حصل التهاتر قهراً مع حصول شرائطه» ([771]).